

الجمعية العامة الدورة السادسة والستون
البند ٢٥ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/66/446)]

٢٢٠/٦٦ - التنمية الزراعية والأمن الغذائي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي^(١)، وخصوصاً مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٢) و جدول أعمال القرن ٢١^(٣) وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٤) وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٥) وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٦) وتوافق آراء مونتريري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٧) والوثيقة الختامية لمؤتمر

(١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة 2009/2.WSFS.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) القرار D/19-٢، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.



القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٨) وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري^(٩) والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية^(١٠) وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(١١) وإلى قراراتها ٢٢٤/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٧٨/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية^(١٢) وإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد^(١٣)، بما في ذلك هدف تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال بذل جهود متواصلة للقضاء على الجوع في البلدان كافة، سعياً للإسراع في خفض عدد الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف في موعد أقصاه عام ٢٠١٥ والالتزام بتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الفقرة ١٩ من إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١٤)،

وإذ تقر بالعمل الذي تضطلع به فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم،

وإذ ترحب بنتائج الدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي المعقودة في روما في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١،

وإذ تلاحظ العملية الجارية لوضع مبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق وسبل كسب الرزق والموارد والعملية الشاملة لوضع مبادئ توجيهية طوعية تعنى بالإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني،

(٨) انظر القرار ١/٦٠.

(٩) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(١٠) انظر القرار ١/٦٥.

(١١) مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩ - ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.II.A.1)، الفصل الثاني.

(١٢) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

(١٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، ١٠-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الجزء الأول، التذييل؛ انظر أيضاً A/57/499، المرفق.

(١٤) انظر القرار ٢/٥٥.

وإذ تكرر تأكيد ضرورة أن تقوم الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بمعالجة الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمة الغذاء العالمية في البلدان النامية، ولا سيما البلدان المستوردة الصافية للأغذية، والتصدي لآثارها في الأمن الغذائي والتغذية على نحو شامل ومنسق في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل، وإذ لا يزال يساورها القلق مما يمثله ارتفاع أسعار الغذاء وتقلبها المفرط من تحدٍ خطير لمكافحة الفقر والجوع وللجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتحقيق هدف خفض عدد الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف في موعد أقصاه عام ٢٠١٥ وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشير إلى الاتفاق على أن يبقى المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية والأجهزة المختصة التابعة لها الآثار المترتبة على نتائج جولة أوروغواي في أقل البلدان نمواً وفي البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية قيد الاستعراض المنتظم، بهدف التشجيع على اتخاذ تدابير إيجابية لتمكينها من تحقيق أهدافها الإنمائية، وتدعو في هذا الصدد إلى تنفيذ قرار مراكش الخاص بالتدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية^(١٥)،

وإذ تؤكد ضرورة زيادة الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية، بوسائل منها التعاون الدولي، بهدف زيادة الإنتاج الزراعي للبلدان النامية التي أصبحت أعداد كبيرة منها مستوردة صافية للأغذية،

وإذ ترحب بالمبادرات والالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تشير إلى الالتزامات المعلنة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي وتوفير موارد كافية ويمكن التنبؤ بها عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك الالتزامات المالية والمتعلقة بالسياسات المبينة في مبادرة أكيلاً للأمن الغذائي،

وإذ تسلّم بأهمية تهئية بيئة دولية ووطنية مؤاتية لزيادة الاستثمارات في قطاع الزراعة في البلدان النامية والمحافظة عليها، وإيجاد ظروف تكفل تكافؤ الفرص للجميع في الزراعة عن طريق زيادة الوصول إلى الأسواق والحد كثيراً من الدعم المحلي الذي يشوه التجارة، والقيام، في الوقت نفسه، بإلغاء جميع أشكال دعم الصادرات وفرض ضوابط على جميع

(١٥) انظر: الصكوك القانونية المنظمة لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، الموقعة في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، رقم المبيع GATT/1994-7).

تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا للولاية المنبثقة من برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية^(١٦)،

وإذ تسلم أيضا بأن للزراعة دورا أساسيا في تلبية احتياجات العدد المتزايد من سكان العالم وأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالقضاء على الفقر، وبخاصة في البلدان النامية، وإذ تؤكد أن تكامل واستدامة نهج التنمية الزراعية والتنمية الريفية يشكلان بالتالي عنصرتين أساسيتين لتحقيق الأمن الغذائي المعزز بطريقة مستدامة بيئيا،

وإذ تسلم كذلك بالدور المهم والإيجابي لصغار المزارعين، بمن فيهم النساء، والتعاونيات ومجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في البلدان النامية، وما لديهم من معارف وممارسات، في الحفاظ على المحاصيل التقليدية والتنوع البيولوجي وحفظها واستخدامها بصورة مستدامة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة كإسهام مهم في تحقيق الأمن الغذائي وفي تنفيذ الأهداف الإنمائية في ميادين من قبيل سياسة العمالة والاندماج الاجتماعي والتنمية الإقليمية والريفية والزراعة وحماية البيئة،

وإذ تسلم بأن صغار المزارعين، ومن بينهم النساء والشعوب الأصلية، قد لا يملكون على قدم المساواة إمكانية الحصول على الأدوات والوصول إلى الأسواق وحقوق حيازة الأراضي التي يحتاجون إليها للانتفاع بكامل طاقتهم الإنتاجية،

وإذ تعيد تأكيد حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية،

وإذ تعيد أيضا تأكيد الحاجة إلى السعي الجاد لاتباع نهج شامل ذي مسارين لتحقيق الأمن الغذائي يتضمن اتخاذ إجراءات مباشرة للتصدي فورا للجوع لدى أشد الفئات ضعفا وتنفيذ برامج متوسطة الأجل وطويلة الأجل للزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية للقضاء على الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بوسائل من بينها الأعمال التدريجية للحق في الغذاء الكافي،

وإذ تؤكد أهمية حفظ قاعدة الموارد الطبيعية لتحقيق الأمن الغذائي،

(١٦) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

وإذ تلاحظ مع التقدير العمل الذي تضطلع به الهيئات والمنظمات الدولية المعنية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، بشأن التنمية الزراعية وبشأن تعزيز الأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تسلم بضرورة تعزيز التنسيق والإدارة على الصعيد الدولي في مجال الأمن الغذائي من خلال الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية التي تمثل لجنة الأمن الغذائي العالمي عنصرا رئيسيا فيها، وإذ تكرر التأكيد على ضرورة تحسين الإدارة في هذا المجال على الصعيد العالمي بالاعتماد على المؤسسات القائمة وتعزيز الشراكات الفعالة،

وإذ تعرب عن القلق من أن عدد الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون الجوع قد وصل إلى بليون نسمة تقريبا، وهي محنة لا يجوز التغاضي عنها تهدد حياة كثير من سكان العالم، معظمهم في البلدان النامية، وكرامتهم وأسباب رزقهم، وإذ تلاحظ أن الآثار المترتبة على قلة الاستثمار لمدة طويلة في الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية تفاقت مؤخرا بسبب عوامل أخرى منها الأزمات الغذائية والمالية والاقتصادية،

وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق من المجاعة والكارثة الإنسانية اللتين يواجههما ملايين الناس في منطقة القرن الأفريقي على نطاق يصعب تصوره،

وإذ تعرب عن القلق إزاء الآثار السلبية التي يحدثها ارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها المفرط في الأمن الغذائي والتغذية، وخصوصا في الفقراء والأشخاص المعرضين للضرر، مما يقوض فرص النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر في البلدان النامية، بما في ذلك هدف خفض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(١٧)؛

٢ - ترحب بمذكرة رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي عن التقدم المحرز في تنفيذ إصلاحات اللجنة^(١٨)، وتحث الدول الأعضاء وتشجع المجتمع المدني والقطاع الخاص على دعم هذا الإصلاح بشدة ودعم أهداف اللجنة ومساعدتها؛

٣ - تكرر تأكيد ضرورة معالجة التنمية الزراعية والأمن الغذائي، بالشكل المناسب وعلى وجه السرعة، في سياق سياسات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية، مع

(١٧) A/66/277.

(١٨) انظر A/66/76-E/2011/102.

مراعاة أهمية تعزيز التآزر بين سياسات الزراعة المستدامة والتنوع البيولوجي والأمن الغذائي والتغذية والتنمية؛

٤ - **تكرر أيضا تأكيد** أهمية قيام البلدان النامية بتحديد استراتيجياتها للأمن الغذائي، وأن الأمن الغذائي من مسؤوليات السياسات الوطنية، وأن أي خطط لمواجهة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والقضاء على الفقر في سياق الأمن الغذائي يتعين أن توضع وتحدد ويمسك بزمام أمرها وتوجه في إطار وطني بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني، وتحث الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، على إيلاء أولوية عالية للأمن الغذائي وتجسيد ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية؛

٥ - **تسلم** بأن تحقيق الأمن الغذائي وإحراز نتائج أفضل في مجال التغذية مترابطان ترابطا وثيقا، وتؤكد ضرورة بذل جهود خاصة لتلبية الاحتياجات التغذوية للنساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المعرضين للضرر، وذلك من خلال وضع البرامج الهادفة والفعالة؛

٦ - **تعيد تأكيد** أهمية اعتماد سياسات اقتصادية تطلعية تؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد وشامل ومنصف وتنمية مستدامة وتزويد فرص العمالة وتعزز التنمية الزراعية وتحد من الفقر؛

٧ - **لا تزال تشعر ببالغ القلق** إزاء أزمات الأغذية وآثارها السلبية في الصحة والتغذية، ولا سيما في منطقة القرن الأفريقي وغيرها من المناطق المعرضة للخطر، وتؤكد في هذا الصدد الحاجة العاجلة إلى بذل جهود مشتركة على كل المستويات للتصدي لهذه الأزمات بصورة مترابطة وفعالة؛

٨ - **ترحب** بإعلان مؤتمر القمة المعني بأزمة القرن الأفريقي المعقود في نيروبي، يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الذي شجع المزارعين والمستثمرين في الزراعة على توجيه مزيد من الموارد إلى الزراعة في الأراضي ذات الإمكانيات الإنتاجية العالية والأراضي القاحلة وشبه القاحلة لتعزيز الأمن الغذائي، وأيد في هذا الصدد المبادرة المتعلقة بالأراضي الجافة التي أطلقتها ستة بلدان في منطقة القرن الأفريقي لتعزيز التنمية الريفية المتكاملة، فضلا عن المشاريع الإقليمية الهادفة إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء مواطن الضعف في المناطق المعرضة للجفاف، مع التشديد بوجه خاص على الرعاة والمزارعين - الرعاة، وإلى تعزيز الحد من أخطار الكوارث وتأهيل النظم الإيكولوجية والممارسات المستدامة لكسب الرزق؛

٩ - **ترحب أيضا،** في هذا السياق، بالنهج الريادي القوي الذي أظهرته البلدان الأفريقية باتخاذها مبادرات لمواجهة تحديات التنمية الزراعية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي، مثل البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والذي قد يشكل إطارا يمكن من خلاله تنسيق الدعم المقدم للزراعة والأمن الغذائي، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم أفريقيا في تنفيذ مختلف البرامج المضطلع بها في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(١٩)؛

١٠ - **تسلم** بأن التخلف والتصحر وتدهور الأراضي، فضلا عن الظواهر المناخية البالغة الشدة قد أسهمت، ضمن عوامل أخرى، في تقويض سبل معيشة الفقراء والأشخاص المعرضين للضرر في منطقة القرن الأفريقي وغيرها من المناطق المعرضة للخطر، وتدعو إلى اتباع نهج متكامل على جميع المستويات يتخذ شكل إجراءات فورية ومتوسطة وطويلة الأجل للتصدي لمسألتي الأمن الغذائي والتغذية؛

١١ - **تشجع** على التوسع بصورة كبيرة في البحوث المتعلقة بالأغذية والزراعة، وفي تمويلها، بوسائل منها تعزيز العمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية بعد إصلاحه، ودعم نظم البحث الوطنية، والجامعات العامة ومؤسسات البحوث، وتشجيع نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف والممارسات والبحوث في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، وتحسين إمكانية الوصول على قدم المساواة إلى نتائج البحوث والتكنولوجيات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مع مراعاة الواجبة لحفظ الموارد الجينية؛

١٢ - **تؤكد** ضرورة التصدي للأسباب الجذرية للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، بما في ذلك أسبابه الهيكلية، على جميع المستويات، وضرورة إدارة المخاطر المرتبطة بارتفاع أسعار السلع الأساسية الزراعية وتقلبها المفرط وعواقبهما على الأمن الغذائي والتغذية في العالم، وعلى صغار المزارعين وسكان الحضر الفقراء؛

١٣ - **تسلم** بضرورة دعم إجراءات شاملة ومنسقة لمعالجة الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمة الغذاء العالمية، بما في ذلك اعتماد الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي حولا سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية وتقنية في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل، بما فيها الحلول المتعلقة بالتخفيف من آثار ارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها المفرط في البلدان النامية؛ وتسلم أيضا بأن مؤسسات الأمم المتحدة المعنية دورا مهما تقوم به في هذا الصدد؛

(١٩) A/57/304، المرفق.

١٤ - تؤكد أهمية توافر معلومات دقيقة وشفافة في الوقت المناسب للمساعدة على التصدي للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، وتحيط علماً في هذا الصدد بنظام معلومات الأسواق الزراعية الذي تستضيفه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وتحث المنظمات الدولية المشاركة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والحكومات على كفالة إطلاع الجمهور في الوقت المناسب على مواد إعلامية عالية الجودة عن أسواق الغذاء؛

١٥ - تحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على اتباع سياسات واستراتيجيات تحسن أداء الأسواق المحلية والإقليمية والدولية وتكفل وصول الجميع إلى تلك الأسواق على قدم المساواة، ولا سيما صغار المزارعين والمزارعات من البلدان النامية، وتلاحظ أهمية وضع تدابير خاصة غير مشوهة للتجارة تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية من أجل إيجاد حوافر لصغار المزارعين في البلدان النامية لتمكينهم من زيادة إنتاجيتهم ومن المنافسة على قدم المساواة مع غيرهم في الأسواق العالمية للأغذية، وتحث الدول الأعضاء على الامتناع عن اتخاذ تدابير لا تتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتضر بالأمن الغذائي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛

١٦ - تؤكد أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف سوف يعزز الزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتحث الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية على تشجيع مشاركة المزارعين، ولا سيما صغار المزارعين، بمن فيهم النساء، في الأسواق الأهلية والمحلية والإقليمية والدولية؛

١٧ - تؤكد أيضاً ضرورة إزالة القيود المفروضة على تصدير الأغذية أو الضرائب الباهظة المفروضة على الأغذية التي يشتريها برنامج الأغذية العالمي لأغراض إنسانية غير تجارية، وعدم فرضها في المستقبل؛

١٨ - تهيب بالدول الأعضاء ومنظمة التجارة العالمية أن تتخذ تدابير للنهوض بسياسات تجارية قادرة على زيادة تعزيز تجارة المنتجات الزراعية وتحديد العقبات التي تواجهها التجارة ويقع ضررها الأكبر على فقراء العالم والإسهام في دعم المنتجين الصغار والمهمشين في البلدان النامية؛

١٩ - تقر بالضرورة الملحة لاختتام جولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية بنجاح وفي وقت مبكر وتوصلها إلى نتائج متوازنة وطموحة وشاملة ذات منحنى إنمائي، بوصف ذلك أمراً أساسياً لتحسين الأمن الغذائي، وتعيد تأكيد التزامها بذلك؛

٢٠ - تشجع على بذل الجهود على جميع المستويات لوضع تدابير وبرامج لتوفير الحماية الاجتماعية ولتعزيز هذه التدابير والبرامج، بما في ذلك شبكات الأمان الوطنية وبرامج الحماية الوطنية للمحتاجين والضعفاء، مثل برامج تقديم الأغذية والنقود مقابل العمل وبرامج التحويلات النقدية والقسائم وبرامج التغذية المدرسية وبرامج تغذية الأمهات والأطفال؛

٢١ - تكرر تأكيد ضرورة أن تدرج في سياق السياسات الإنمائية المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، مع مراعاة قواعد وأحكام منظمة التجارة العالمية، تدابير للوقاية والتخفيف لصالح الفقراء وصغار المزارعين، ولا سيما النساء في البلدان النامية، تكون ملائمة لظروفهم الوطنية وسياقهم الوطني ومتناسبة مع قدراتهم، وخصوصا عندما يؤدي التقلب المفرط في أسعار الأغذية إلى اضطرابات في الأسواق وفي فرص الوصول إليها في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل؛

٢٢ - تدعم المبادرات الملموسة الهادفة إلى تزويد من هم أكثر تعرضا للضرر بحماية أفضل من التقلب المفرط في الأسعار، عن طريق استراتيجيات وأدوات وآليات إدارة المخاطر، من قبيل استحداث البرنامج التجريبي الذي تقوده الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتوفير احتياطي غذائي إقليمي هادف مخصص للأغراض الإنسانية الطارئة، وفقا للمرفق ٢ لاتفاقات منظمة التجارة العالمية؛

٢٣ - تدرك أهمية صغار المزارعين في البلدان النامية، بمن فيهم النساء والمجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية، في ضمان الأمن الغذائي والتغذية والحد من الفقر وحفظ النظم الإيكولوجية، وتقر بالحاجة إلى المساعدة على تنميتهم؛

٢٤ - تلاحظ التحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية في سياق الأمن الغذائي، وتهيب في هذا الصدد بالدول أن تتخذ إجراءات خاصة لمكافحة الأسباب الجذرية لارتفاع مستويات الجوع وسوء التغذية بنسبة أكبر لدى الشعوب الأصلية؛

٢٥ - تؤكد ضرورة دعم قدرات صغار المزارعين والمزارعات باعتبار ذلك استراتيجية لتعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي عن طريق إتاحة فرص الحصول على الأراضي والمياه وموارد التمويل والتكنولوجيا على قدم المساواة وفقا للتشريعات الوطنية، وتحسين مشاركة صغار المزارعين في الأسواق وسلاسل الأنشطة الزراعية المستدامة المولدة للقيمة وفرص استفادتهم منها؛

٢٦ - تشدد على ضرورة توفير استثمارات إضافية كبيرة وتحسين السياسات لدعم التنمية الزراعية المستدامة، ولا سيما النشاط الزراعي لصغار المزارعين، لتمكين الكثير

من البلدان الأشد فقرا من تحقيق الأهداف المتعلقة بمكافحة الفقر والجوع من الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٧ - تؤكد ضرورة زيادة الإنتاج الزراعي المستدام لزيادة توافر الأغذية وتحسين نوعيتها، وذلك بوسائل منها الاستثمار الطويل الأجل وإتاحة فرص متكافئة لصغار المزارعين، بمن فيهم النساء، للوصول إلى الأسواق والحصول على القروض والمدخلات الزراعية وتحسين التخطيط لاستغلال الأراضي وتنوع المحاصيل والتسويق وإنشاء الهياكل الأساسية الريفية الوافية وتعزيز إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق والإدارة السليمة للمياه، بما في ذلك الري بطريقة تتسم بالكفاءة وتجميع المياه وتخزينها وإدارة المرافق المعنية على الوجه المناسب، وإيجاد سلاسل قوية للأنشطة الزراعية المولدة للقيمة والاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية، وهي أمور لها أهمية حاسمة في التعجيل بإحراز التقدم في تحقيق الهدف المتصل بمكافحة الجوع من الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٨ - تقر بالحاجة العاجلة إلى احتتام المفاوضات بشأن المبادئ التوجيهية الطوعية المتعلقة بالإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني التي تشكل دعامة لاستثمار صغار المزارعين في الزراعة؛

٢٩ - تقر أيضا بأهمية الاستثمار الزراعي، بما فيه الاستثمار المباشر الأجنبي، عبر قنوات منها القطاع الخاص، في تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي وبضرورة تشجيع الاستثمار الدولي المسؤول في الزراعة، ولذلك تدعو جميع المستثمرين إلى اتباع ممارسات زراعية توافق التشريعات الوطنية، آخذين في اعتبارهم السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية والاستدامة البيئية وأهمية تحسين رفاه وسبل معيشة المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، حسب الاقتضاء؛

٣٠ - تؤيد إجراء عملية تشاور شاملة لوضع مبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول الذي يعزز الأمن الغذائي والتغذية، والسيطرة عليها على نطاق واسع، وتسلم بأن الخطوة الأولى لعملية التشاور هذه هي وضع إطار مرجعي يشمل تحديد نطاق تلك المبادئ والغرض منها والمقصودين بها وهيكلها، فضلا عن شكل عملية التشاور، مع مراعاة الأطر القائمة من قبيل مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي؛

٣١ - تشجع على بذل الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لتعزيز قدرة البلدان النامية، وبخاصة صغار المنتجين فيها، على زيادة إنتاجية المحاصيل الغذائية وتحسين جودتها التغذوية والترويج للممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية لما قبل الحصاد وبعده؛

٣٢ - **تشدد** على ضرورة تحقيق الأمن الغذائي والتغذية عن طريق الزراعة المستدامة بأسلوب يلي الاحتياجات الاجتماعية المتعددة دون المساس بخيارات الأجيال المقبلة؛

٣٣ - **تشدد أيضا** على ضرورة مواصلة أخذ التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الحسبان باعتبارهما جزءا لا يتجزأ من الركائز الثلاث للتنمية المستدامة على النحو المحدد في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة)؛

٣٤ - **تؤكد** ضرورة مواصلة تعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي واللجان الإقليمية وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والمالية والاقتصادية الدولية، وفقا لولاية كل منها، من أجل زيادة فعاليتها، وضرورة تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على دعم وتعزيز الجهود المبذولة نحو تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية؛

٣٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل التكفل بالاضطلاع بالمتابعة المنسقة على الصعيد الميداني لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي لعام ٢٠٠٩ في سياق نظام المنسقين المقيمين، مع مراعاة المتابعة المنسقة للمؤتمرات الدولية الرئيسية للأمم المتحدة؛

٣٦ - **تدعو** رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى الإبلاغ، في سياق التقرير الذي ستقدمه اللجنة إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن تنفيذ إصلاح اللجنة وعن التقدم المحرز نحو تحقيق رؤيتها؛

٣٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريرا عما يستجد من تطورات تتصل بالمسائل التي أبرزها هذا القرار وعن التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي لعام ٢٠٠٩؛

٣٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها السابعة والستين البند المعنون "التنمية الزراعية والأمن الغذائي".

الجلسة العامة ٩١

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١